

اقتصاد

ماذا يحدث في بورصة دمشق؟

٢٥٪ من ملكية مصرف بيعت بأقل من دقيقة عبر ١٠ صفقات كبرى دون مراعاة الأنظمة والقوانين وقواعد الشفافية والمصادقية!

علي نزار الأغا

في السابع عشر من الشهر الجاري، وخلال ٥٣ ثانية فقط، عقدت ١٠ صفقات متتالية على أسهم بنك سورية والخليج، تجاوز عدد الأسهم في كل صفقة ٢,٥ مليون سهم. لتسع صفقات، وأخرى بأكثر من ١,١ مليون سهم، بعد إجمالي تجاوز ٢٤,١ مليون سهم، علماً بأن العدد الكلي للأسهم البنك ١٠٠ مليون سهم منها ٤٥,٢ مليون سهماً متاحاً لتداول الاعتباريين.

تجاوزت قيمة تلك الصفقات العشر ٣,٢٨ مليارات ليرة سورية، صنفت بأنها «صفقات عادية»! لعدم الإعلان المسبق عنها بموجب أنظمة الصفقات الضخمة في السوق، على حين تم تسجيل «صفقة ضخمة» واحدة على أسهم البنك بحجم تداول نحو ٢٨٥,٤ ألف سهم.

عدا ذلك، تم تنفيذ ٥ صفقات عادية بسيطة، بحجم تداول بين ٥٠٠ و ٣٠٠٠ سهم لكل منها، وبهذا الشكل يكون إجمالي الصفقات المنفذة على أسهم بنك سورية والخليج في جلسة يوم الأربعاء ٢٠١٩/٧/١٧ نحو ١٥ صفقة عادية، وصفقة ضخمة وحيدة، بإجمالي عدد أسهم ٢٤,٤٩٧ مليون سهم، قيمتها تتعدى ٣,٤٤ مليارات ليرة، نفذت خلال ١٩ دقيقة، بين الساعة ١١ و ١١,١٩ صباحاً.

وبحسب مصادر السوق، وكون الصفقات متقاربة، وسحبت كامل كمية الأسهم المتاحة تقريباً، وبفارق زمني بالثواني، لا يكاد يذكر، طبعاً تلك هي الأحاديث الدائرة في الأروقة المالية التي لم تتأكد منها «الوطن»! لكن يبدو أن القضية تخفي وراءها قصة تلاعب وفساد، تتلخص بتأمين ظروف التداول في السوق خدمة لمصلحة من اشترى تلك الصفقات الكبرى.

بداية الشكوك

لتلك الأسهم قصة عمرها أكثر من ثلاث سنوات ونصف السنة، فهي أسهم زيادة رأسمال لم يتم الإكتتاب عليها منذ نهاية العام ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٩/٦/١٨. وقد أصبحت متاحة للتداول في سوق دمشق للأوراق المالية وفق الأنظمة والقوانين النافذة بعد تاريخ ٢٠١٩/٦/١٨. وكان من المفترض نشر إفصاح بذلك على موقع السوق كي تصبح المعلومة متاحة لجميع المستثمرين، وفقاً لمبدأ الشفافية والعدالة بتوفير المعلومات، وهذا ما يؤكد نظام الشفافية والإفصاح في السوق، إلا أن المستغرب هو نشر سوق دمشق للأوراق المالية لـ «توضيح» يوم الأربعاء ٢٠١٩/٧/١٧، أي



التوضيح الذي نشرته سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٧

#	Symbol	Time	Ticket	Volume	Price	Value	Status
44	SGB	17/07/2019 11:19:09	179471	1,000	140.5	140,500	Valid
45	SGB	17/07/2019 11:19:05	179470	2,576,000	140.5	361,928,000	Valid
46	SGB	17/07/2019 11:18:52	179469	2,562,385	140.5	360,015,093	Valid
47	SGB	17/07/2019 11:18:52	179468	1,127,360	140.5	158,394,080	Valid
48	SGB	17/07/2019 11:18:52	179467	2,562,376	140.5	360,013,828	Valid
49	SGB	17/07/2019 11:18:52	179466	2,562,315	140.5	360,005,258	Valid
50	SGB	17/07/2019 11:18:52	179465	2,562,100	140.5	359,975,050	Valid
51	SGB	17/07/2019 11:18:52	179464	2,562,385	140.5	360,015,093	Valid
52	SGB	17/07/2019 11:18:52	179463	2,604,000	140.5	365,862,000	Valid
53	SGB	17/07/2019 11:18:52	179462	2,513,000	140.5	353,076,500	Valid
54	SGB	17/07/2019 11:18:52	179461	2,473,150	140.5	347,477,575	Valid
55	SGB	17/07/2019 11:16:21	179460	1,000	140.5	140,500	Valid
65	SGB	17/07/2019 11:00:19	179450	3,962	140.5	556,661	Valid
66	SGB	17/07/2019 11:00:19	179449	1,000	140.5	140,500	Valid
67	SGB	17/07/2019 11:00:19	179448	500	140	70,000	Valid

جدول يوضح تفاصيل الصفقات على أسهم بنك سورية والخليج يوم ٢٠١٩/٧/١٧

وصفه بعض المشتكين بالصدمة، وانتقوا جميعهم على أنه مخالف لأنظمة الإفصاح والشفافية. «الوطن»، تلقت نسخاً من تلك الشكاوى الموجهة لرئيس الهيئة، وهي مسجلة أصولاً لدى الهيئة، وقد ورد في إحداها حرفياً:

«تحيطكم علماً بأنه بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٧ جرت عملية بيع لنسبة ٢٤,١ من أسهم بنك سورية والخليج الحرة «نسبة تداول السوريين» بشكل يتعارض مع نظام وتعليمات الإفصاح والشفافية وفق القرار رقم ١١٠ تاريخ ٢٠١٩/٤/٢٤ حيث تمت عملية الشراء في وقت سابق لوقت إفصاح هيئة الأوراق والأسواق المالية

أن هذا ما لم يحدث، ما دفع بعض المستثمرين إلى إرسال مطالبات وتبليغات وشكاوي لإبطال الصفقات كونها مخالفة للقانون والأنظمة وقواعد الإفصاح والشفافية في السوق.

شكاوى

تقدم بعض المستثمرين بشكاوى لرئيس هيئة الأوراق والأسواق المالية حول إجراء تلك الصفقات، من دون أي أن يعلموا بأن الأسهم أصبحت متاحة للتداول في السوق، وقبل نشري أي خبر رسمي حول ذلك، الأمر الذي

مطالبات وتبليغات وشكاوي لإبطال البيع كونه مخالفاً للقوانين ولقواعد الشفافية والمصادقية التي تؤمن مناخاً استثمارياً عادلاً

الحكومة: خطة للتوسع في الصناعات الدوائية لتغطي السوق المحلية والتصدير وأخرى لتطوير السياحة حصوية لـ «الوطن»: إعادة تزويد المحطات المرخصة والموقفة من ٢٠١٥

هناء غانم

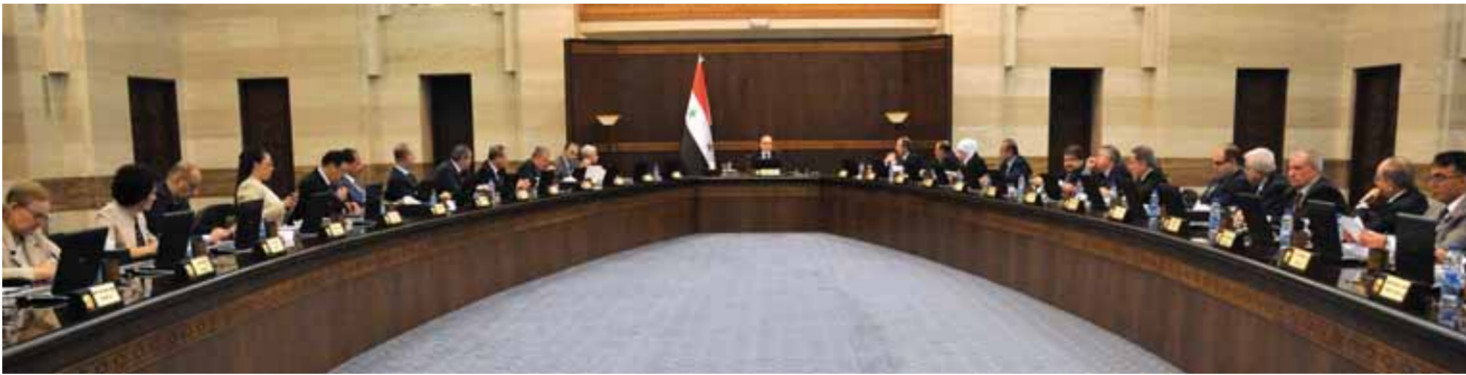
وافق مجلس الوزراء على تغذية محطات الوقود التي تم منحها التراخيص في عام ٢٠١٥ ولم يتم تزويدها بالمشقات النفطية، وذلك بعد مناقشة تقرير اللجنة الثلاثية المشكلة من وزارات النفط والأشغال العامة والإدارة المحلية خلال جلسة مجلس الوزراء أمس بهدف إعادة التعامل مع هذه المحطات وتزويدها بالكميات المناسبة من المشقات النفطية.

وفي تصريح لـ «الوطن» أكد مدير عام «محروقات» مصطفى حصوية جاهزيته لتنفيذ قرار الحكومة المتضمن تزويد محطات الوقود التي تم منحها التراخيص من عام ٢٠١٥ وحتى الآن بالكميات المناسبة من المشقات النفطية، وسوف يتم تكليف اللجان المشكلة بالفروع للكشف على المحطات المشادة وموافاة الإدارة بمدى جاهزيتها، وذلك تمهيداً لإصدار قرارات تعامل وتزويد هذه المحطات بالمشقات النفطية.

ونوه بأنه بعد صدور القرار سيتم فتح حساب باسم المحطة وتزويدها بالمداد خلال أسبوع بعد كشف اللجان. ولفت حصوية إلى أن إيقاف تزويد تلك المحطات بالمشقات النفطية جاء تنفيذاً لقرار من الحكومة بناء على ما حدث عام ٢٠١٥، إذ قامت المحافظة بمنح تراخيص لأكثر من العدد المسموح به، فحدث تجاوز، وعليه تم إيقاف منح التراخيص، وتكليف الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بالتحقيق في موضوع التجاوزات، ومن ثم تم تشكيل لجنة تضم كل من وزير النفط والإدارة المحلية والإسكان مهمتها الاطلاع على المحطات المشادة ومدى نسبة تشييدها ومدى الحاجة لها.

سياحة

أقر المجلس خطة وزارة السياحة لتطوير القطاع السياحي خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣ ليكون مساهماً رئيسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز



في الريف السوري، وتم تكليف وزير الإدارة المحلية الطلب من المحافظين التواصل مع أصحاب الاستراحات المرخصة الموقفة عن العمل على الطرق التي تربط المحافظات الأثرية للسياحة العامة، حيث أكد المجلس ضرورة توفير متطلبات نجاح العملية الإمتحانية. وطلب المجلس من وزارة الداخلية اتخاذ الإجراءات الرادعة لمنع ظاهرة إطلاق النار العشوائي التي يقوم بها بعض ذوي الطلاب عند صدور النتائج، تلافياً لحدوث الإصابات بين الأرياء نتيجة هذه الأمراض الإجتماعية التي يجب التخلص منها بشكل نهائي.

وكلف المجلس وزارتي الصحة والصناعة وضع خطة متكاملة للتوسع في الصناعة الدوائية لتغطي حاجة السوق المحلية وتصدر إلى الأسواق الخارجية، وإعادة إطلاق معامل الأدوية المتوقفة عن العمل بعد تقديم التحفيزات لها، ليعاير إلى عرضها على مجلس الوزراء لإقرارها وتخصيص قوتها المسلحة مناطق واسعة من الإرهاب وإعادة تأهيل المواقع والبنى التحتية والخدمات للمرافق السياحية واتخاذ سلسلة من المحفزات الداعمة لإعادة تأهيل الأضرار التي لحقت بالقطاع السياحي، مشيراً إلى ضرورة تغيير الصورة السلبية التي أديت وسائل الإعلام المعادية على تكريسها بالنزاع مع الحرب الإرهابية

على سورية، بالتوازي مع تفعيل السياحة الداخلية. كما ناقش المجلس استعدادات وزارة التربية لإمتحانات الدورة الثانية للشهادت الثانوية العامة، حيث أكد المجلس ضرورة توفير متطلبات نجاح العملية الإمتحانية. وطلب المجلس من وزارة الداخلية اتخاذ الإجراءات الرادعة لمنع ظاهرة إطلاق النار العشوائي التي يقوم بها بعض ذوي الطلاب عند صدور النتائج، تلافياً لحدوث الإصابات بين الأرياء نتيجة هذه الأمراض الإجتماعية التي يجب التخلص منها بشكل نهائي.

وكلف المجلس وزارتي الصحة والصناعة وضع خطة متكاملة للتوسع في الصناعة الدوائية لتغطي حاجة السوق المحلية وتصدر إلى الأسواق الخارجية، وإعادة إطلاق معامل الأدوية المتوقفة عن العمل بعد تقديم التحفيزات لها، ليعاير إلى عرضها على مجلس الوزراء لإقرارها وتخصيص قوتها المسلحة مناطق واسعة من الإرهاب وإعادة تأهيل المواقع والبنى التحتية والخدمات للمرافق السياحية واتخاذ سلسلة من المحفزات الداعمة لإعادة تأهيل الأضرار التي لحقت بالقطاع السياحي، مشيراً إلى ضرورة تغيير الصورة السلبية التي أديت وسائل الإعلام المعادية على تكريسها بالنزاع مع الحرب الإرهابية

«الصناعات» لـ «الوطن»: ٢٥ مليار ليرة قروض متعثرة ودينا ٢٧ ملياراً جاهزة للإقراض

عبد الهادي شباط

كشف مدير في المصرف الصناعي لـ «الوطن» عن تجاوز حجم الودائع لديه مبلغ ٥٩ مليار ليرة، ونسبة سيولة ٦٨,٤ بالمئة، في حين بلغت قيم الأموال الجاهزة نقداً في صندوقه و لدى المركزي ٤٧ مليار ليرة، في حين قيمة الأموال الجاهزة للإقراض تقارب ٢٧ مليار ليرة، وذلك حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي (٢٠١٩).

كما تم منح قروض بأكثر من ٣ مليارات ليرة منذ شهر آب العام الماضي وحتى نهاية النصف الأول من العام الجاري، مبيناً أن منح القروض جاء بالتناغم مع سياسة المصرف بالتوسع في منح التسهيلات الإئتمانية، وفق رؤية المصرف ومحدداته، وبالتوافق مع الأولويات التي حددتها الحكومة، خاصة أن حجم الودائع لدى المصرف تجاوز ٥٩ مليار ليرة ولا بد من التوسع في التوظيفات ومنح القروض بما يساهم في تحريك النشاط الاقتصادي وخاصة تمويل المشروعات الصناعية والتنمية.

ويبلغ رصيد القروض الممنوحة لدى الصناعي حتى نهاية النصف الأول من العام الجاري مع الفوائد التأخرية تجاوز ٤٠ مليار ليرة، منها ٣٥ مليار ليرة قروض متعثرة. وبين المدير أنه تم إنجاز تسويات منذ بداية العام الجاري نتج عنها تحصيلات بنحو ١٠,٤ مليار ليرة، في حين تجاوز حجم التحصيلات في العام الماضي حسب المدير ٢,٥ مليار ليرة، إذ أنجز المصرف ما يزيد عن ٢٦ تسوية في العام ٢٠١٨ مع صناعيين متعثرين، موضحاً أن التسويات تعود بالنفع على الصناعي وعلى المصرف في الوقت نفسه، إذ يعتمد المصرف على التوسع في التواصل والحوار مع الصناعيين المتعثرين، وخاصة المتعثرين لأسباب موضوعية بفعل الظروف التي راقت سنوات الحرب على سورية.

ولفت إلى أن المصرف يتجه إلى تمويل المشروعات الحيوية والمهمة، على التوازي مع التركيز على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة المهن الحرفية، ومراعاة التوازن في التمويل بين مختلف القطاعات لتحقيق أوسع حالة من التوازن والعدالة في تمويل المصرف.

واعتبر المدير أن هناك حالة توصيف تعمل عليها الإدارة لكل فروع الصناعي وتقييم لحالة هذه الفروع، لجهة الأداء ومعرفة احتياجاتها ومستلزمات العمل الأساسية لديه، خاصة أن العديد من الفروع تعاني من صعوبات تتعلق بضيق المساحة التي تعمل فيها، وضغط توافر مستلزمات العمل، وهو ما يؤثر سلباً في أداؤها وأنه يتم العمل حالياً على معالجة هذه الصعوبات وتطوير عمل الفروع وتحسين جودة الخدمات فيها.

عمل الفروع وتحسين جودة الخدمات فيها.